****

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**

**الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية**

**دائرة التحليل والتنبؤ**

**تقرير اجتماع اللجنة الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية حول "وضع افتراضات السياسات الاقتصادية للتنبؤات الاقتصادية 2016"**

......................................................................................................................

**اليوم والتاريخ:** الاربعاء، 18/ 11/ 2015

**الوقت:** 01:30 – 03:00

**المكان:** قاعة الاجتماعات الرئيسية / الجهاز.

**الحضور:** حضر الورشة من خارج المؤسسة (8) مشاركين.

 من داخل المؤسسة (10) مشاركين.

 مرفق قائمة الحضور.

**الافتتاح:**

تم افتتاح الاجتماع من قبل السيد/ د. صالح الكفري- مدير عام الاحصاءات الاقتصادية مرحباً بالحضور، حيث تم تقديم الشكر لأعضاء اللجنة الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية على حضورهم وتجاوبهم لهذا الاجتماع العاجل والهام والفعال والمتميز لهذا العام والمتعلق ببناء افتراضات السياسات الاقتصادية لعام 2016 على مستوى المنطقة وحسب السيناريو الاساس والمتفائل والمتشائم لما له من اهمية كبيرة في صياغة افتراضات اقتصادية تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي لفلسطين، والضفة الغربية، وقطاع غزة.

وبين د. صالح الكفري الى الجهد الكبير الذي بُذل داخل الجهاز لفصل بيانات النموذج حسب المنطقة، كما وان عملية الفصل تمت بالتشاور مع الاونكتاد والذين لم يحبذوا عملية الفصل لأسباب سياسية وفنية بسبب ضعف بيانات قطاع غزة، وأشار الى ان التمرين الذي تم انجازه هو لفلسطين والضفة الغربية وتم استنتاج بيانات قطاع غزة كجزء متبقي.

**المداولات:**

* قدم السيد/ أحمد عمر– قائم بأعمال مدير دائرة التحليل والتنبؤ مادة العرض الخاصة بالاجتماع تحدث فيها عن أهداف الاجتماع المتميز هذا العام كونه يتحدث عن بناء النموذج على مستوى المنطقة، بالإضافة إلى المظاهر العامة للعام 2016، وقائمة تعريفية للمؤشرات المستخدمة في اعداد النموذج، وافتراضات السياسة الاقتصادية لعام 2016.
* تم الاشارة الى نتائج التمرين لعام 2014 والى مقارنة نتائج التمرين مع نتائج الحسابات القومية وان هناك تقارب كبير ما بين النتائج.

**النقاش حول المظاهر العامة لعام 2016:**

* تم الاتفاق من قبل المشاركين على مناقشة الاطار العام لعام 2016 ومن ثم العمل على صياغة السيناريوهات الثلاثة المقترحة حسب المنطقة.
* تم التطرق الى امكانية تنفيذ المصالحة على ارض الواقع ومدى تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني حسب السيناريوهات المفترضة.
* تم الاشارة الى الدعم الخارجي المقدم للسلطة وإمكانية استمراره او توقفه بشكل كلي ومدى تأثير ذلك على قيام السلطة بواجباتها والتزاماتها.
* تم التنويه الى موضوع المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتأثير ذلك على الوضع السياسي والاقتصادي.
* تم مناقشة موضوع اعادة اعمار قطاع غزة وحجم الدعم المقدم لعملية اعادة الاعمار والتقدم المحرز في العملية على ارض الواقع.
* تم التطرق للوضع الحالي الفلسطيني والذي يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الخارجية ولا يوجد سيطرة فلسطينية عليها، مثل الدعم الخارجي وغيرها من المتغيرات.
* تم مناقشة موضوع العائدات الضريبية (المقاصة) ومدى تاثير حجزها او تأخيرها من قبل الجانب الاسرائيلي ومدى تأثير ذلك قدرة السلطة الفلسطينية بالإيفاء بالتزاماتها.

**اهم نقاط النقاش حول المؤشرات والسيناريوهات:**

* **د. سعيد هيفا:**
* اشار الى تعديل قانون ضريبة الدخل، حيث تم تخفيض نسبة الضريبة وبالتالي ادى ذلك لتوسيع القاعدة الضريبة مما ادى الى ارتفاع الايرادات العامة.
* اشار الى احتمالية رفع سعر الفائدة من قبل البنك الفدرالي الامريكي بنسبة قليلة ومدى انعكاساته على سعر الفائدة في فلسطين وتأثيره على الاقتصاد الفلسطيني.
* تطرق الى مؤشر التحويلات الاجتماعية وتأثير زيادتها على الاقتصاد.
* استعرض موضوع ارتفاع عائدات المحروقات بسبب انخفاض الاسعار وبالتالي زيادة قيمة الايرادات العامة.
* **د. محمد نصر:**
* تطرق الى موضوع تعريف الوضع الاقتصادي في سيناريو الاساس.
* اشار الى ضرورة تعريف التحويلات الاجتماعية وطبيعة البنود المشمولة فيها وتأثير زيادتها على الاقتصاد.
* اشار الى انه حتى في السيناريو المتشائم لا يتوقف الدعم الخارجي وإنما فقط ممكن ان يتراجع، لان التوقف معناه فصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن العالم كليا.
* تطرق الى موضوع استيعاب العاملين الموجودين في قطاع غزة في القطاع الحكومي ومدى تأثيره على النفقات الحكومية الذي بدوره يؤدي الى زيادة عجز الموازنة العامة، حيث ان ذلك بحاجة الى تمويل.
* **د. محمود الجعفري:**
* اشار الى ضرورة تعريف التحويلات الاجتماعية وطبيعة البنود المشمولة فيها وتأثير زيادتها على الاقتصاد.
* نوه الى ان الوضع الحالي عبارة عن متغيرات خارجية ولا يوجد سيطرة لنا عليها، كما ان السيناريو المتشائم والذي يعني تراجع في قيمة الدعم الخارجي.
* تطرق الى موضوع طبيعة الظروف الاقتصادية التي نعيشها والاوضاع السياسية مثل الحواجز وغيرها.
* **أ. محمد عطا الله:**
* نوه الى ان بيانات وزارة المالية والمنشورة على الصفحة الالكترونية للوزارة تختلف ما بين النسختين العربية والانجليزية وبالتالي يجب العمل على مطابقتها في النسختين.
* نوه الى ان استيعاب موظفي حكومة غزة ضمن الموازنة العامة يجب ان يتم دراسته من كافة الجوانب (نفقات وإيرادات).
* تطرق الى موضوع معدل الاقراض على سعر الفائدة بالدولار الامريكي ومدى قدرة سلطة النقد الفلسطينية في التحكم في سعر الفائدة، حيث انه لا يوجد عملة وطنية والتي من خلالها يمكن التحكم بسعر الفائدة.
* **وزارة المالية:**
* اشار السيد اسعد عواشرة الى ضرورة اعتماد بيانات الوزارة المنشورة على الصفحة الالكترونية باللغة الانجليزية لأنه يتم تحديثها باستمرار.
* نوه الى ان الدول المانحة لم تفي بالتزاماتها المالية لعام 2015 ما ادى الى انخفاض تطلعات الحكومة في تغطية نفقاتها وخصوصا التطويرية.
* اوضح السيد عواشرة الى ان القانون الضريبي الجديد الخاص بضريبة الدخل والذي يهدف الى اتساع القاعدة الضريبة مما يؤدي الى زيادة الايرادات الضريبية بشرط كفاءة ألجباية كما ان القانون يهدف كذلك لتشجيع الاستثمار.
* أوضح السيد عواشرة الى ان سياسة التوظيف في القطاع الحكومي ستبقى كما كانت في السنوات الماضية أي ان هناك ثبات في عدد العاملين في القطاع الحكومي كصافي.

**ابرز نتائج الاجتماع حول افتراضات السياسات الاقتصادية**

**السيناريوهات المتوقعة خلال عام 2016:**

**سيناريو الأساس**

يستند هذا السيناريو إلى فرضية استمرار الوضع الاقتصادي والسياسي في فلسطين عما كان عليه خلال العام 2015، استمرار الوضع الراهن بين الجانين الفلسطيني والإسرائيلي، استمرار الدول المانحة بتوفير الدعم المالي لتمويل موازنة دولة فلسطين (الحكومة المركزية), استمرار تحويل الأموال الخاصة بإيرادات المقاصة من خلال الجانب الاسرائيلي بنفس مستوياتها، إضافة إلى وجود تحسن في جباية الضرائب، مع افتراض استمرار وجود العراقيل التي تضعها إسرائيل في حركة الأشخاص والبضائع داخل فلسطين أو بين فلسطين والدول المجاورة كما كانت عليه خلال عام 2015.

**انعكاسات السيناريو على المؤشرات:**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المؤشر الاقتصادي** | **المنطقة** | **سيناريو الاساس** | **التبرير** |
| عدد العاملين في القطاع العام | فلسطين | ثبات عدد العاملين في القطاع العام. | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد العاملين في القطاع العام بناء على الافتراض المقدم من وزارة المالية. |
| الضفة الغربية | ثبات عدد العاملين في القطاع العام. | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد العاملين في القطاع العام، حيث لا يوجد استحداث وظائف جديدة. |
| قطاع غزة | ثبات عدد العاملين في القطاع العام. | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد العاملين في القطاع العام، حيث لا يوجد استحداث وظائف جديدة. |
| الدعم المالي لتمويل الموازنة | فلسطين | ثبات الدعم المالي لتمويل الموازنة | كان الافتراض المقدم من وزارة المالية، هو ارتفاع الدعم المالي لتمويل الموازنة بنسبة 6.0%، حيث اشار المشاركون الى ان هذه النسبة كبيرة، ولا يوجد اخبار تشير الى زيادة قيمة الدعم، وبالتالي تم الاتفاق على ثبات قيمة الدعم المالي لتمويل الموازنة. |
| الضفة الغربية | ثبات الدعم المالي لتمويل الموازنة | تم اتفاق المشاركين على ثبات الدعم المالي لتمويل الموازنة مقارنة بما كان الوضع عليه في العام 2015.  |
| قطاع غزة | ثبات الدعم المالي لتمويل الموازنة | تم اتفاق المشاركين على ثبات الدعم المالي لتمويل الموازنة مقارنة بما كان الوضع عليه في العام 2015.  |
| النفقات التطويرية | فلسطين | ثبات النفقات التطويرية | كان الافتراض المقدم من وزارة المالية، هو ارتفاع قيمة النفقات التطويرية بنسبة 61.4%، حيث اشار المشاركون الى ان هذه النسبة كبيرة، ولا يوجد ما يشير الى وجود تمويل لتغطيتها، وبالتالي تم الاتفاق على ثبات قيمة النفقات التطويرية. |
| الضفة الغربية | ثبات النفقات التطويرية | تم اتفاق المشاركين على ثبات النفقات التطويرية بنفس مستويات الانفاق لعام 2015. |
| قطاع غزة | ثبات النفقات التطويرية | تم اتفاق المشاركين على ثبات النفقات التطويرية بنفس مستويات الانفاق لعام 2015. |
| التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة). | فلسطين | ثبات التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة). | كان الافتراض المقدم من وزارة المالية، هو زيادة التحصيل لضريبة القيمة المضافة (المحلي) بنسبة 1.7% و ضريبة القيمة المضافة (المقاصة) بنسبة 3.0%، حيث اشار المشاركون الى ان هذه النسبة لا يمكن تحقيقها، وبالتالي تم الاتفاق على ثبات التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بنفس مستويات التحصيل لعام 2015. |
| الضفة الغربية | ثبات التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة). | تم اتفاق المشاركين على ثبات التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بنفس مستويات التحصيل لعام 2015. |
| قطاع غزة | ثبات التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة). | تم اتفاق المشاركين على ثبات التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بنفس مستويات التحصيل لعام 2015. |
| التحصيل لضريبة الدخل | فلسطين | ثبات التحصيل لضريبة الدخل | كان الافتراض المقدم من وزارة المالية، هو تراجع التحصيل لضريبة الدخل بنسبة 22.0%، وبالتالي تم الاتفاق على ثبات التحصيل لضريبة الدخل بنفس مستويات التحصيل لعام 2015. |
| الضفة الغربية | ثبات التحصيل لضريبة الدخل | تم اتفاق المشاركين على ثبات التحصيل لضريبة الدخل بنفس مستويات التحصيل لعام 2015. |
| قطاع غزة | ثبات التحصيل لضريبة الدخل | تم اتفاق المشاركين على ثبات التحصيل لضريبة الدخل بنفس مستويات التحصيل لعام 2015. |
| التحويلات الحكومية | فلسطين | ارتفاع التحويلات الحكومية بنسبة 3%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع التحويلات الحكومية بنسبة 3.0% مقارنة مع العام 2015 وذلك بناء على الافتراض المقدم من وزارة المالية، وذلك لتغطية اعانات البطالة والفقر والشؤون الاجتماعية. |
| الضفة الغربية | ارتفاع التحويلات الحكومية بنسبة 3%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع التحويلات الحكومية بنسبة 3.0% مقارنة مع العام 2015، وذلك لتغطية اعانات البطالة والفقر والشؤون الاجتماعية. |
| قطاع غزة | ارتفاع التحويلات الحكومية بنسبة 3%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع التحويلات الحكومية بنسبة 3.0% مقارنة مع العام 2015، وذلك لتغطية اعانات البطالة والفقر والشؤون الاجتماعية. |
| صافي التحويلات الجارية | فلسطين | ثبات صافي التحويلات الجارية | تم اتفاق المشاركين على ثبات صافي التحويلات الجارية مقارنة مع العام 2015. |
| الضفة الغربية | ثبات صافي التحويلات الجارية | تم اتفاق المشاركين على ثبات صافي التحويلات الجارية مقارنة مع العام 2015. |
| قطاع غزة | ثبات صافي التحويلات الجارية | تم اتفاق المشاركين على ثبات صافي التحويلات الجارية مقارنة مع العام 2015. |
| قيمة التسهيلات الائتمانية | فلسطين | ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة 17%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية بنسبة 17.0% مقارنة ما العام 2015 بناء على الافتراض المقدم من سلطة النقد الفلسطينية. |
| الضفة الغربية | ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة 17%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية بنسبة 17.0% مقارنة ما العام 2015. |
| قطاع غزة | ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة 17%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية بنسبة 17.0% مقارنة ما العام 2015. |
| معدل سعر الفائدة على القروض (بالدولار الامريكي) | فلسطين | معدل سعر الفائدة على القروض 6%. | كان الافتراض المقدم من سلطة النقد الفلسطينية، بان يصل سعر الفائدة الى 7.0%، وبالتالي تم الاتفاق على ان تكون النسبة 6.0%. |
| الضفة الغربية | معدل سعر الفائدة على القروض 6%. | تم الاتفاق المشاركين على ان تكون النسبة 6.0%. |
| قطاع غزة | معدل سعر الفائدة على القروض 6%. | تم الاتفاق المشاركين على ان تكون النسبة 6.0%. |
| عدد أيام الإغلاق امام البضائع | فلسطين | عدد أيام الإغلاق امام البضائع | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد ايام الاغلاق بافتراض بقاء الوضع الراهن كما كان عام 2015. |
| الضفة الغربية | عدد أيام الإغلاق امام البضائع | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد ايام الاغلاق بافتراض بقاء الوضع الراهن كما كان عام 2015. |
| قطاع غزة | عدد أيام الإغلاق امام البضائع | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد ايام الاغلاق بافتراض بقاء الوضع الراهن كما كان عام 2015. |
| عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | فلسطين | ثبات عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد ايام الاغلاق، حيث بافتراض بقاء الوضع الراهن كما كان عام2015 وكذلك بان يستمر السماح للعاملين للعمل داخل اسرائيل. |
| الضفة الغربية | ثبات عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد ايام الاغلاق، حيث بافتراض بقاء الوضع الراهن كما كان عام2015 وكذلك بان يستمر السماح للعاملين للعمل داخل اسرائيل. |
| قطاع غزة | ثبات عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد ايام الاغلاق، حيث بافتراض بقاء الوضع الراهن كما كان عام2015 وكذلك بان يستمر السماح للعاملين للعمل داخل اسرائيل. |

**السيناريو المتفائل**

تم افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي أفضل من خلال التقدم في عملية التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على ارض الواقع بسقف زمني محدد بالإضافة الى تحقيق المصالحة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك تسريع عملية اعادة اعمار قطاع غزة، حيث ستزداد المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة دولة فلسطين (الحكومة المركزية), واستمرار تحويل الأموال الخاصة بإيرادات المقاصة، وتحسين جباية الضرائب، مع افتراض انخفاض العراقيل التي تضعها إسرائيل على حركة الأشخاص والبضائع داخل فلسطين أو بين فلسطين والدول المجاورة.

**انعكاسات السيناريو على المؤشرات:**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المؤشر الاقتصادي** | **المنطقة** | **السيناريو المتفائل** | **التبرير** |
| عدد العاملين في القطاع العام | فلسطين | ثبات عدد العاملين في القطاع العام. | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد العاملين في القطاع العام بناء على الافتراض المقدم من وزارة المالية. |
| الضفة الغربية | ثبات عدد العاملين في القطاع العام. | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد العاملين في القطاع العام، حيث لا يوجد استحداث وظائف جديدة. |
| قطاع غزة | ثبات عدد العاملين في القطاع العام. | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد العاملين في القطاع العام، حيث لا يوجد استحداث وظائف جديدة. |
| الدعم المالي لتمويل الموازنة | فلسطين | زيادة الدعم المالي لتمويل الموازنة بنسبة 6%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة الدعم المالي لتمويل الموازنة، حيث ان هناك حاجة لهذا الدعم لقيام السلطة بواجباتها. |
| الضفة الغربية | زيادة الدعم المالي لتمويل الموازنة بنسبة 2%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة الدعم المالي لتمويل الموازنة، حيث ان هناك حاجة لهذا الدعم لقيام السلطة بواجباتها. |
| قطاع غزة | زيادة الدعم المالي لتمويل الموازنة بنسبة 10%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة الدعم المالي لتمويل الموازنة، حيث ان هناك حاجة لهذا الدعم لقيام السلطة بواجباتها. |
| النفقات التطويرية | فلسطين | زيادة النفقات التطويرية بنسبة 61.4% | تم اتفاق المشاركين على زيادة النفقات التطويرية، وذلك لتغطية اعادة اعمار غزة وتغطية تكاليف البنية التحتية في الضفة الغربية. |
| الضفة الغربية | زيادة النفقات التطويرية بنسبة 40.0% | تم اتفاق المشاركين على زيادة النفقات التطويرية، وذلك لتغطية تكاليف البنية التحتية في الضفة الغربية. |
| قطاع غزة | زيادة النفقات التطويرية بنسبة 80.0% | تم اتفاق المشاركين على زيادة النفقات التطويرية، وذلك لتغطية اعادة اعمار غزة. |
| التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة). | فلسطين | ارتفاع التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بنسبة 13%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بناء على زيادة الكفاءة في التحصيل لضريبة القيمة المضافة وخصوصا في قطاع غزة من خلال تحقيق المصالحة وانهاء الانقسام بين جناحي الوطن. |
| الضفة الغربية | ارتفاع التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بنسبة 4%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بناء على زيادة الكفاءة في التحصيل لضريبة القيمة المضافة. |
| قطاع غزة | ارتفاع التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بنسبة 40%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بناء على زيادة الكفاءة في التحصيل لضريبة القيمة المضافة. |
| التحصيل لضريبة الدخل | فلسطين | زيادة التحصيل لضريبة الدخل 6%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة التحصيل لضريبة الدخل بافتراض تحقيق المصالحة وتحسن الوضع السياسي وزيادة كفاءة التحصيل. |
| الضفة الغربية | زيادة التحصيل لضريبة الدخل بنسبة 4%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة التحصيل لضريبة الدخل بافتراض زيادة كفاءة التحصيل. |
| قطاع غزة | زيادة التحصيل لضريبة الدخل بنسبة 10%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة التحصيل لضريبة الدخل بافتراض تحقيق المصالحة وتحسن الوضع السياسي وزيادة كفاءة التحصيل. |
| التحويلات الحكومية | فلسطين | ارتفاع التحويلات الحكومية بنسبة 5%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع التحويلات الحكومية، وذلك لتغطية اعانات البطالة والفقر والشؤون الاجتماعية. |
| الضفة الغربية | ارتفاع التحويلات الحكومية بنسبة 5%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع التحويلات الحكومية، وذلك لتغطية اعانات البطالة والفقر والشؤون الاجتماعية. |
| قطاع غزة | ارتفاع التحويلات الحكومية بنسبة 5%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع التحويلات الحكومية، وذلك لتغطية اعانات البطالة والفقر والشؤون الاجتماعية. |
| صافي التحويلات الجارية | فلسطين | ارتفاع صافي التحويلات الجارية بنسبة 13%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة صافي التحويلات الجارية، بافتراض زيادة التحويلات الاسرية من الخارج. |
| الضفة الغربية | ارتفاع صافي التحويلات الجارية بنسبة 10%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة صافي التحويلات الجارية، بافتراض زيادة التحويلات الاسرية من الخارج. |
| قطاع غزة | ارتفاع صافي التحويلات الجارية بنسبة 20%. | تم اتفاق المشاركين على زيادة صافي التحويلات الجارية، بافتراض زيادة التحويلات الاسرية من الخارج. |
| قيمة التسهيلات الائتمانية | فلسطين | ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة 17%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية، على افتراض تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة الاستثمار. |
| الضفة الغربية | ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة 17%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية، على افتراض تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة الاستثمار. |
| قطاع غزة | ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة 17%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية، على افتراض تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة الاستثمار. |
| معدل سعر الفائدة على القروض (بالدولار الامريكي) | فلسطين | معدل سعر الفائدة على القروض 5.5%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض معدل سعر الفائدة، على افتراض تشجيع الاستثمار. |
| الضفة الغربية | معدل سعر الفائدة على القروض 5.5%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض معدل سعر الفائدة، على افتراض تشجيع الاستثمار. |
| قطاع غزة | معدل سعر الفائدة على القروض 5.5%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض معدل سعر الفائدة، على افتراض تشجيع الاستثمار. |
| عدد أيام الإغلاق امام البضائع | فلسطين | انخفاض عدد أيام الإغلاق امام البضائع | تم اتفاق المشاركين على انخفاض عدد ايام الاغلاق بافتراض تحسن الوضع السياسي والاقتصادي. |
| الضفة الغربية | انخفاض عدد أيام الإغلاق امام البضائع | تم اتفاق المشاركين على انخفاض عدد ايام الاغلاق بافتراض تحسن الوضع السياسي والاقتصادي. |
| قطاع غزة | انخفاض عدد أيام الإغلاق امام البضائع | تم اتفاق المشاركين على انخفاض عدد ايام الاغلاق بافتراض تحسن الوضع السياسي والاقتصادي. |
| عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | فلسطين | انخفاض عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | تم اتفاق المشاركين على انخفاض عدد ايام الاغلاق، حيث بافتراض تقليل العراقيل امام حركة العاملين للعمل داخل اسرائيل. |
| الضفة الغربية | انخفاض عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | تم اتفاق المشاركين على انخفاض عدد ايام الاغلاق، حيث بافتراض تقليل العراقيل امام حركة العاملين للعمل داخل اسرائيل. |
| قطاع غزة | انخفاض عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | تم اتفاق المشاركين على انخفاض عدد ايام الاغلاق، حيث بافتراض تقليل العراقيل والسماح لعمال غزة للعمل باسرائيل.  |

**السيناريو المتشائم**

تم افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي سيتدهور حيث لن يتم تنفيذ المصالحة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، انخفاض المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة دولة فلسطين (الحكومة المركزية), وزيادة التهرب الضريبي، وانخفاض تحويل الأموال الخاصة بإيرادات المقاصة، كما ستزداد العراقيل التي تضعها إسرائيل على حركة الأشخاص والبضائع داخل فلسطين أو بين فلسطين والدول المجاورة، وستنخفض الاستثمارات الحكومية، بالإضافة إلى وقف المفاوضات ورفض قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967.

**انعكاسات السيناريو على المؤشرات:**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المؤشر الاقتصادي** | **المنطقة** | **السيناريو المتشائم** | **التبرير** |
| عدد العاملين في القطاع العام | فلسطين | ثبات عدد العاملين في القطاع العام. | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد العاملين في القطاع العام بناء على الافتراض المقدم من وزارة المالية. |
| الضفة الغربية | ثبات عدد العاملين في القطاع العام. | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد العاملين في القطاع العام، حيث لا يوجد استحداث وظائف جديدة. |
| قطاع غزة | ثبات عدد العاملين في القطاع العام. | تم اتفاق المشاركين على ثبات عدد العاملين في القطاع العام، حيث لا يوجد استحداث وظائف جديدة. |
| الدعم المالي لتمويل الموازنة | فلسطين | انخفاض الدعم المالي لتمويل الموازنة بنسبة 22%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض الدعم المالي لتمويل الموازنة، بناء على افتراض عدم التزام الممولين بالتزاماتهم بسب تدهور الاوضاع. |
| الضفة الغربية | انخفاض الدعم المالي لتمويل الموازنة بنسبة 25%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض الدعم المالي لتمويل الموازنة، بناء على افتراض عدم التزام الممولين بالتزاماتهم بسب تدهور الاوضاع. |
| قطاع غزة | انخفاض الدعم المالي لتمويل الموازنة بنسبة 15%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض الدعم المالي لتمويل الموازنة، بناء على افتراض عدم التزام الممولين بالتزاماتهم بسب تدهور الاوضاع. |
| النفقات التطويرية | فلسطين | عدم وجود نفقات التطويرية | تم اتفاق المشاركين على عدم وجود نفقات تطويرية بناءً على تدهور الوضع السياسي والاقتصادي وانخفاض الدعم الخارجي وعدم تحقيق المصالحة. |
| الضفة الغربية | عدم وجود نفقات التطويرية | تم اتفاق المشاركين على عدم وجود نفقات تطويرية بناءً على تدهور الوضع السياسي والاقتصادي وانخفاض الدعم الخارجي وعدم تحقيق المصالحة. |
| قطاع غزة | عدم وجود نفقات التطويرية | تم اتفاق المشاركين على عدم وجود نفقات تطويرية بناءً على تدهور الوضع السياسي والاقتصادي وانخفاض الدعم الخارجي وعدم تحقيق المصالحة. |
| التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة). | فلسطين | انخفاض التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بنسبة 13%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بناء على نقص الكفاءة في التحصيل لضريبة القيمة المضافة بسبب تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية وترجع قيمة الواردات. |
| الضفة الغربية | انخفاض التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بنسبة 20%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بناء على نقص الكفاءة في التحصيل لضريبة القيمة المضافة بسبب تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية وترجع قيمة الواردات. |
| قطاع غزة | ثبات التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة). | تم اتفاق المشاركين على ثبات التحصيل لضريبة القيمة المضافة (محلي ومقاصة) بافتراض بقاء الوضع السياسي في قطاع غزة كما كان عليه عام 2015. |
| التحصيل لضريبة الدخل | فلسطين | انخفاض التحصيل لضريبة الدخل 22%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض التحصيل لضريبة الدخل بافتراض عدم تحقيق المصالحة وتدهور الوضع السياسي وزيادة التهرب الضريبي. |
| الضفة الغربية | انخفاض التحصيل لضريبة الدخل بنسبة 22%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض التحصيل لضريبة الدخل بافتراض تدهور الوضع السياسي وزيادة التهرب الضريبي. |
| قطاع غزة | عدم جباية لضريبة الدخل. | تم اتفاق المشاركين على عدم جباية لضريبة الدخل بافتراض عدم تحقيق المصالحة وتدهور الوضع السياسي وزيادة التهرب الضريبي |
| التحويلات الحكومية | فلسطين | انخفاض التحويلات الحكومية بنسبة 13%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض التحويلات الحكومية بناء على تدهور الوضع السياسي والاقتصادي وانخفاض الدعم الخارجي. |
| الضفة الغربية | انخفاض التحويلات الحكومية بنسبة 15%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض التحويلات الحكومية بناء على تدهور الوضع السياسي والاقتصادي وانخفاض الدعم الخارجي. |
| قطاع غزة | انخفاض التحويلات الحكومية بنسبة 10%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض التحويلات الحكومية بناء على تدهور الوضع السياسي والاقتصادي وانخفاض الدعم الخارجي. |
| صافي التحويلات الجارية | فلسطين | انخفاض صافي التحويلات الجارية بنسبة 10%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض صافي التحويلات الجارية، بافتراض انخفاض التحويلات الاسرية من الخارج. |
| الضفة الغربية | انخفاض صافي التحويلات الجارية بنسبة 20%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض صافي التحويلات الجارية، بافتراض انخفاض التحويلات الاسرية من الخارج. |
| قطاع غزة | انخفاض صافي التحويلات الجارية بنسبة 5%. | تم اتفاق المشاركين على انخفاض صافي التحويلات الجارية، بافتراض انخفاض التحويلات الاسرية من الخارج. |
| قيمة التسهيلات الائتمانية | فلسطين | تراجع التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.0%  | تم اتفاق المشاركين على تراجع قيمة التسهيلات الائتمانية، على افتراض تراجع التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشاريع الرأسمالية. |
| الضفة الغربية | تراجع التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.0%  | تم اتفاق المشاركين على تراجع قيمة التسهيلات الائتمانية، على افتراض تراجع التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشاريع الرأسمالية. |
| قطاع غزة | تراجع التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.0%  | تم اتفاق المشاركين على تراجع قيمة التسهيلات الائتمانية، على افتراض تراجع التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشاريع الرأسمالية. |
| معدل سعر الفائدة على القروض (بالدولار الامريكي) | فلسطين | معدل سعر الفائدة على القروض 7%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع معدل سعر الفائدة، على افتراض تراجع التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشاريع الرأسمالية. |
| الضفة الغربية | معدل سعر الفائدة على القروض 7%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع معدل سعر الفائدة، على افتراض تراجع التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشاريع الرأسمالية. |
| قطاع غزة | معدل سعر الفائدة على القروض 7%. | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع معدل سعر الفائدة، على افتراض تراجع التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشاريع الرأسمالية. |
| عدد أيام الإغلاق امام البضائع | فلسطين | ارتفاع عدد أيام الإغلاق امام البضائع | تم اتفاق المشاركين على زيادة عدد ايام الاغلاق بافتراض تدهور الوضع السياسي والاقتصادي، وزيادة العراقيل والحواجز ام الحركة. |
| الضفة الغربية | ارتفاع عدد أيام الإغلاق امام البضائع | تم اتفاق المشاركين على زيادة عدد ايام الاغلاق بافتراض تدهور الوضع السياسي والاقتصادي، وزيادة العراقيل والحواجز ام الحركة. |
| قطاع غزة | ارتفاع عدد أيام الإغلاق امام البضائع | تم اتفاق المشاركين على زيادة عدد ايام الاغلاق بافتراض تدهور الوضع السياسي والاقتصادي، وزيادة العراقيل والحواجز ام الحركة. |
| عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | فلسطين | ارتفاع عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع عدد ايام الاغلاق، حيث بافتراض زيادة العراقيل امام حركة العاملين للعمل داخل اسرائيل. |
| الضفة الغربية | ارتفاع عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع عدد ايام الاغلاق، حيث بافتراض زيادة العراقيل امام حركة العاملين للعمل داخل اسرائيل. |
| قطاع غزة | ارتفاع عدد أيام الإغلاق للعاملين في إسرائيل | تم اتفاق المشاركين على ارتفاع عدد ايام الاغلاق، حيث بافتراض عدم دخول عمال من غزة لاسرائيل. |

 **المتابعات**

* اصدار التنبؤات الاقتصادية 2016.
* ارسال التنبؤات الاقتصادية 2016 لأعضاء اللجنة الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية للإطلاع عليها.

 **كتب المحضر**

**احمد عمر و مهند حمايل**

**قائمة الحضور من خارج الجهاز**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الرقم** | **الاسم** | **المؤسسة** | **المنصب** |
| 1 | د. محمود الجعفري | جامعة القدس- ابو ديس | استاذ مشارك |
| 2 | د. محمد نصر | جامعة بيرزيت | محاضر |
| 3 | د. سعيد هيفا | جامعة بيرزيت | محاضر |
| 4 | أ.د. عبد الفتاح ابو الشكر  | جامعة النجاح الوطنية | بروفيسور في الاقتصاد |
| 5 | أ. اسعد عواشرة | وزارة المالية | مدير وحدة الاقتصاد الكلي |
| 6 | أ. يزن ابو عجمية | وزارة المالية | وحدة الاقتصاد الكلي |
| 7 | أ. حنين زقوت | وزارة المالية | وحدة الاقتصاد الكلي |
| 8 | أ. محمد عطا الله | سلطة النقد الفلسطينية | مسؤول دائرة الابحاث والسياسات النقدية |

**قائمة الحضور من داخل الجهاز**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الرقم** | **الاسم** | **المؤسسة** | **المنصب** |
| 1 | د. صالح الكفري | الجهاز | مدير عام ESD |
| 2 | أ. ابراهيم الطرشة | الجهاز | نائب مدير عام ESD |
| 3 | أ. أمينة خصيب | الجهاز | مدير دائرة |
| 4 | أ. حسام خليفة | الجهاز | مدير دائرة |
| 5 | أ. اشرف سمارة | الجهاز | مدير دائرة |
| 6 | أ. ايمن قنعير | الجهاز | مدير دائرة |
| 7 | أ. هاني الاحمد | الجهاز | مدير دائرة |
| 8 | أ. احمد عمر | الجهاز | قائم بأعمال مدير دائرة |
| 9 | أ. محمد قلالوة | الجهاز | مساعد فني لمساعد رئيس الجهاز للشؤون الاحصائية |
| 10 | أ. مهند حمايل | الجهاز | احصائي |